

المجتمع المدني في الدول السائرة نحو الديمقراطية(الجزائر)

Civil Society in Countries Transitioning Towards Democracy(Algeria)

بوبقرة الصادق ، المركز الجامعي بركة، الجزائر، sadek.boubagra@cu-barika.dz

تاريخ قبول المقال: 01-04-2026

تاريخ إرسال المقال: 07-01-2026

الملخص:

في هذه الورقة البحثية، سنحاول أن نركز دراستنا على أمرين؛ أولهما دور المجتمع المدني في الدول التي تشهد تحولا ديمقراطيا- أو التي وجدت نفسها أمام حتمية هذا الانتقال - والذي يجد نفسه أمام تحديات كبيرة من أجل إنجاح هذا التحول بوصفه يشكل ركيزة أساسية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، من حيث قدرته على المساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي يضمن العدالة والمساواة. أما ثانيهما وهو له علاقة بالأول ويخص واقع المجتمع المدني في الدول السائرة نحو الديمقراطية ذلك أنه قد يتعرض لخطر الانحراف عن مساره، مما يؤدي إلى تكريس سلطة الأمر الواقع بدلاً من تحقيق التغيير الإيجابي. وعلى هذا الأساس، كان من الضروري فهم الكيفية التي يمكن من خلالها تأسيس مجتمع مدني فعال يؤدي دوره بشكل صحيح ويمنع الانزلاق نحو الذاتية الهدامة. وفي هذا السياق تأتي ورقتنا البحثية لتفكيك هذا الاشكال.

الكلمات مفتاحية: الوعي، الديمقراطية، المجتمع المدني، المشاركة، التغيير

Abstract:

This research paper examines the role of civil society in countries experiencing democratic transitions—or those compelled to undergo such a shift due to various factors. Civil society plays a crucial role in ensuring the success of this transformation, as it serves as a cornerstone in promoting and safeguarding human rights. By fostering a democratic society based on justice and equality, civil society contributes significantly to shaping a stable and inclusive political landscape. At the same time, our study sheds light on the challenges facing civil society in transitional democracies. Without proper direction, it risks veering off course, inadvertently reinforcing the status quo rather than driving meaningful change. This highlights the necessity of establishing a strong and effective civil society capable of fulfilling its role while preventing regression into counterproductive self-interest. that's why , our research aims to explore and analyze this critical issue

.Keywords: Awareness, Democracy, Civil Society, Participation, Reform

مقدمة:

إن المجتمع المدني بما له من خصائص يمكن أن يكون القاطرة التي تقود الى التغيير، البناء الهادف والواضح، والقيادة نحو مشروع واضح، لكنه من ناحية أخرى يمكن أن ينتشر فيه الوعي الزائف فيصبح أداة مساهمة في تكريس سلطة الأمر الواقع، اذا بدل ممارسة أدواره بشكل صحيح يصبح معبرا عن ذاتيته، وهذا ما يجعله أداة لتحقيق أهداف غيره "سلطة سياسية قائمة" مثلا، بما يمكن أن يناله من منافع آنية؛ إنه ينتقل من الوعي الأصيل إلى الوعي الزائف.

لذلك نقول إن فهم طبيعة ودور المجتمع المدني الجزائري يعد ضرورة ملحة بل ويشكل تحديا أمامنا - خاصة في ظل الوضع الراهن- من ناحية كيفية فهم دوره، وسبل تفكيك أدواره، ومحاولة تكييف تلك الأدوار وفقا لما هو عليه الواقع، بعيدا عن التلقي الغربي ومحاولة نقله كما هو بوصفه قالباً جاهزاً نفهم أنفسنا من خلاله. إذ يتعين علينا فهمه من خلال أدوات منهجية ومعرفية خاصة بنا تتناسب الوضع والحالة التي هو عليها العالم العربي.

لذلك سنحاول في مقالنا هذا تفكيك هذه الجدلية من خلال طرح الاشكال التالي :

كيف نؤسس لمجتمع مدني يؤدي دوره في مجتمعنا، أو كيف نؤسس لمجتمع مدني فعال؟

ولتفكيك هذا الاشكال سنمر عبر النقاط التالية :

1- مفهوم المجتمع المدني

2- دور المجتمع المدني

3- الفرق بين الوعي الأصيل والوعي الزائف

4- تفعيل دور المجتمع المدني في التأسيس لقيم "العدالة" "المساواة" "المواطنة".

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

المطلب الأول: فكرة المجتمع المدني عبر التاريخ

تعد لفظة "المجتمع المدني" من المفاهيم الحديثة المرتبطة أساسا بتشكيل الدولة الوطنية الحديثة لكن هذا لا يمنعنا من أن نجد له جذورا في تاريخ الفكر الإنساني ولو بمسميات مختلفة، فهو مرتبط من دون شك بالتجمع البشري، إذ الإنسان مدني بطبعه على حد قول أرسطو، إذ لا يمكن بأي حال أن ينعزل عن بني جنسه، فهو بالفطرة ينزع نحو العيش في جماعة¹ يؤثر ويتأثر ويدخل في شبكة علاقات لا غنى له عنها، شبكة العلاقات هذه تهدف في النهاية إلى تحقيق الخير العام، وإنشاء فضاء تتحقق فيه سعادة الإنسان من خلال قبول العيش في جماعة وفق نظام معين.

ولقد تطور مفهوم شبكة العلاقات هذا بتطور الوعي الإنساني بنفسه، وساهم في ذلك انتقاله من الحياة البسيطة إلى الحياة الأكثر تعقيدا، ليتطور الرابط الاجتماعي من كونه مجرد التزام معنوي ليرتقي لمفهوم الالتزام القانوني إذ تحول إلى أشبه بعقد بين أفراد الجماعة الواحدة، حيث تأسس المجتمع المدني نتيجة لاتفاق بين الأفراد لتشكيل سلطة سياسية تنظم حياتهم وتمنع "حالة الطبيعة" التي تنسم بالفوضى والعنف²، فالمجتمع المدني هنا يصبح مرتبطا بالدولة التي تفرض النظام وتمنح الأفراد الحماية من أجل حماية الحقوق الطبيعية للأفراد، مثل الحرية والملكية³، ويعد كذلك هو الضامن لحقوق الأفراد وهو من يحد من سلطة الدولة بما يخدم الصالح العام، مما يجعل له طابعا دفاعيا ضد استبداد السلطة، من خلال محاولة تحقيق الحرية والمساواة. إن المجتمع المدني يجب أن يكون في خدمة الصالح العام ويعمل على تجسيد الحقوق الطبيعية للإنسان المساواة والحرية وكذلك الملكية⁴.

لاشك أن مفهوم المجتمع المدني استعمل في مواضع عدة ليدل على مفهوم الدولة، ومرد هذا التشابك إلى أن التنظيم الاجتماعي حتى ذلك الوقت لم يرتق إلى مفهوم الدولة، فنظام الدولة حديث النشأة، وحتى إن كان هناك تنظيم أشبه بالدولة بما يعنيه مصطلح الدولة المعاصر، فانه كان معبرا عن مفهوم الدولة الأمّة والذي تشكل وفق ضرورات طبيعية وتاريخية.

لكن مفهوم المجتمع المدني بدأ يتبلور ويتشكل ليعبر عن نفسه خارج مفهوم الدولة، حين كتب هيغل كتابه (1770-1831 مبادئ فلسفة الحق)، حيث يعتبر المجتمع المدني مجالا بين الأسرة والدولة، حيث يحقق فيه الأفراد مصالحهم الشخصية فالمجتمع المدني وفق لرؤية هيغل يعمل كوسيط لتحقيق الفردية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية، إلا أنه يعتمد على الدولة لضمان النظام والعدالة⁵.

المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني بالمفهوم المعاصر

يقدم لنا المفكر الإيطالي غرامشي (1891-1937) مفهوماً جديداً ومختلفاً للمجتمع المدني، ففي كتابه "دفاتر السجن"، يقدمه لنا في وجهين مختلفين إذ يرى أنه بالإمكان أن يكون ساحة للصراع الأيديولوجي بين مختلف الطبقات، فالمجتمع المدني الممثل في (المدارس، الكنائس، الإعلام، وغيرها) يمكن أن يلعب دوراً في ترسيخ هيمنة طبقة معينة من خلال نشر أيديولوجيا معينة، كما يمكن أيضاً استخدامه أيضاً كأداة لمقاومة الهيمنة والتغيير.⁶

بينما ربط يورغن هابرماس (1929) مفهوم المجتمع المدني بالفضاء العام الديمقراطي، حيث يرى أن المجتمع المدني هو مجموعة المؤسسات التي تتيح للأفراد مناقشة القضايا العامة وتشكيل الرأي العام. ويؤكد هابرماس على أهمية الحوار المفتوح والمتساوي كوسيلة لتحقيق الديمقراطية.⁷

الملاحظ أن كل من غرامشي وهابرماس قدما تصورا للمجتمع المدني ككيان مستقل عن الدولة، يعمل على تلبية احتياجات الأفراد وحمايتهم، وخلق توازن بين الفرد والمجتمع والسلطة.

وهذه التعاريف المقدمة قد تقترب بشكل أو بآخر من فهمنا للمجتمع المدني المعاصر من حيث أنه مجموعة التنظيمات المدنية المتنوعة والمتشعبة والتي ليس لها هدف ربحي معين، ولا تسير وفقا لسلطة معينة، ولا تعمل على خدمة مصالحها الذاتية، انها تمثل الرابط المعنوي والأخلاقي بين أفراد مجتمع الواحد. إنه ذو طابع تضامني يعبر عن إنسانية الانسان، وفضاء لتحقيق الانسان لنفسه، ووسيلة قانونية للتعبير عن العادات والتقاليد والرؤى والأفكار في شكل منظم دون تعنيف أو اقضاء.

إن المجتمع المدني بهذا الشكل يمثل التنظيم الأخلاقي والاجتماعي والقانوني والثقافي والاستشاري، والذي يعد سلطة أخرى الى جانب السلطة السياسية، فاذا كانت السلطة السياسية هي التنظيم التشريعي والتنفيذي والقانوني للدولة، فان المجتمع المدني هو الاطار المعنوي لهذا التنظيم ككل. بمعنى أنه سلطة معنوية تمثل أطراف متنوعة وشرائع متعددة من المجتمع؛ وقد يفوق أن يكون سلطة معنوية ليصبح سلطة حقيقية لما له من أدوات يمكن أن تؤثر على وعي افراد مجتمع ما، لكن بالمقابل يمكن أن تتحول هذه السلطة التي يملكها فيفرغ من محتواه، إذ هو صار أداة في يد السلطة السياسية تحركه كيفما يشاء.

المبحث الثاني: أدوار المجتمع المدني

المطلب الأول: من الناحية النظرية

من خلال التطرق الى مفهوم المجتمع المدني من ناحية مفهومه يمكن أن تتكون لنا فكرة عن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني، فمن الناحية النظرية يمكن أن يلعب المجتمع المدني دوراً حيوياً في تطوير المجتمعات ودعم قضاياها المختلفة وذلك من خلال:

أولاً- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث يمثل المجتمع المدني وسيطاً بين الدولة والمواطنين، حيث يعمل على نشر الوعي حول الحقوق والحريات، وهو ما يعزز قيم الديمقراطية.

ثانياً- التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تسهم هذه المؤسسات في تحسين ظروف الحياة، ودعم الفئات المحتاجة، والحد من الفقر.

ثالثاً- بناء السلام وحل النزاعات: حيث يُسهم المجتمع المدني في بناء جسور التواصل بين المجموعات المختلفة داخل المجتمع ويعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية حيث تقوم منظمات المجتمع المدني بأنشطة بناء السلام والحوار بين الثقافات والقبائل، مما يخفف من التوترات ويعزز التعايش السلمي⁸.

رابعاً- حماية البيئة من خلال التوعية البيئية وتنظيم الحملات، حول أهمية حماية البيئة والمشاركة في الأنشطة البيئية مثل التشجير وتنظيف المساحات العامة. وتضغط على الحكومات والشركات للالتزام بمعايير الاستدامة البيئية.

خامساً- تعزيز الوعي بالتعليم حيث يعمل المجتمع المدني على نشر الثقافة والمعرفة من خلال برامج تعليمية وتدريبية، تنظمها الجمعيات والنقابات، التي تهدف إلى تمكين الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة وتحسين فرصهم في سوق العمل.

سادساً- التغيير الاجتماعي يمثل المجتمع المدني قوة دافعة للتغيير، حيث يمكنه أن يسلط الضوء على قضايا هامة ويثير النقاشات العامة حولها. من خلال منظماته وحركاته، يمكن أن يدفع باتجاه تغييرات في السياسات والقوانين بما يتماشى مع احتياجات المجتمع وتطلعاته⁹.

المطلب الثاني: من الناحية العملية

يعد المجتمع المدني شريكاً أساسياً في التنمية، ويعمل على تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية.

لذلك سنجد أنه له أدوار ذات طابع عملي مثل :

أولاً- التثقيف ونشر الوعي

من خلال تنظيم حملات توعوية تسلط الضوء على أهمية العدالة والمساواة وحقوق المواطنة، من خلال وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية وورش العمل المجتمعية¹⁰؛ وتقديم كذلك تقديم الاستشارات والمساعدة القانونية للمواطنين، وخصوصاً الفئات المهمشة، لضمان حصولهم على حقوقهم القانونية والدستورية، كذلك رفع قضايا جماعية تدعم العدالة وتطالب بالمساواة أمام السلطات القضائية، والعمل على تقوية القوانين التي تحمي حقوق المواطنين وتضمن تطبيقها الفعّال. بالإضافة الى تنظيم جلسات حوارية تجمع المواطنين من خلفيات مختلفة لتعزيز التواصل وتبادل الآراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، مما يعزز ثقافة المواطنة والشعور بالانتماء للمجتمع من خلال دعم الوعي حول أهمية التعايش والعمل المشترك والمسؤولية الجماعية في تحقيق العدالة والمساواة¹¹.

ثانياً- دعم المساواة والتنوع داخل مؤسسات المجتمع المدني:

من خلال اتباع سياسات التنوع والاندماج وتعزيز قيم المساواة من خلال تمثيل جميع الفئات داخل مؤسسات المجتمع المدني، وضمان وصول النساء والأقليات وذوي الإعاقة إلى مواقع القيادة والقرار ومحاربة التمييز والتهميش داخل وخارج مؤسسات المجتمع المدني عبر تبني سياسات شاملة وشفافة تحمي جميع الأفراد وتعزز العدالة¹².

ثالثاً-المساهمة في السياسات العامة والتشريع

من خلال اقتراح سياسات تعزز العدالة والمساواة والتعاون مع السلطات في إعداد السياسات العامة وتقديم مقترحات تستند إلى دراسات وأبحاث محلية، بهدف دعم السياسات التي تضمن العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. كذلك تشجيع القطاع الخاص على المساهمة من خلال حث الشركات والمؤسسات التجارية على المشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين فرص العمل للفئات المهمشة وتقديم برامج تدريبية تساهم في تحقيق تكافؤ الفرص، مع التأكيد على الشفافية والمساءلة من خلال تشجيع

المؤسسات العامة والخاصة على الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في تعاملاتها، مما يعزز الثقة ويسهم في تحقيق العدالة المجتمعية¹³.

إجمالاً، يعتمد تفعيل دور المجتمع المدني في التأسيس لقيم "العدالة"، "المساواة"، و"المواطنة" على العمل المشترك والتفاعل البناء مع جميع الأطراف، لخلق بيئة تحقق العدالة الاجتماعية، وتحترم حقوق الإنسان، وتدعم الشعور بالمسؤولية والانتماء.

المبحث الثالث: واقع المجتمع المدني في الدول السائرة نحو الديمقراطية:

المطلب الأول: ثنائية (المجتمع المدني والوعي)

من الناحية النظرية يمكن أن نتفق على أن ما ذكرناه آنفا هو وظيفة المجتمع المدني، لكن ميدانيا، وعمليا سنجد أنفسنا أمام متناقضات عديدة، خاصة إذا ما اخذنا في الحسبان أنه يمكن أن يتحول دور المجتمع المدني أو ينزل نحو ذاتية هدامة تخضع لمصالح ضيقة تبعا لمستوى من الوعي يمكن أن يكون غير مكتمل.

ونحن هنا أمام حقيقة ينبغي الاعتراف بها :

لا يمكن بأي حال الحديث عن مجتمع مدني مكتمل يؤدي أدواره في مجتمع سائر نحو الديمقراطية. ذلك أن شرط تحقق الديمقراطية لازم ليكون مجتمع مدني فعال يؤدي وظيفته المنوطة به.

كيف ذلك ؟

للإجابة على هذا السؤال نقول:

إن تحقق الديمقراطية هو تحقق الوعي بمفهوم المواطنة وثقافة الحقوق والواجبات والانتصار لقيم العدالة والمساواة، وفوق كل ذلك انتشار ثقافة احترام القانون، والقانون بهذا الشكل الذي تتجسد من خلاله قيم الديمقراطية لا يفرض من الخارج- بمعنى أنه يتجسد في وعي أفراد المجتمع بضرورة الانتقال من مرحلة وعي تحكمها الفردانية إلى مرحلة من الوعي تؤمن بالعمل التشاركي بوصفه ضرورة لازمة لتحقيق مصالح الكل- إنها حالة أخلاقية تعبر عن تجسيد الانسان لإنسانيته في علاقته بالجماعة، إنها مرحلة الوعي الانسان السياسية. وذلك بالانتقال من الذاتية إلى الانصهار في منظومة متعددة الأبعاد يعيش فيها الانسان بكرامة وأمن وسلام، إن القانون هو الوعي بضرورة العيش المشترك وفق نصوص تنظيمية تمنح لكل فرد من المجتمع حقوقه مقابل أن يؤدي واجبه والذي يعد حقا للآخر.

وتبعاً لذلك فالديمقراطية هي "منظومة وعي" و ليست قالباً جاهزاً نستعيـره لنشكّل من خلاله مواطنين صالحين.

لذلك نقول:

المجتمع الذي يعيش تخطبات على المستوى السياسي، نتيجة عدم اكتمال وعيه بضرورة العيش المشترك وفقاً للقانون الذي يكفل حقوق كل الأفراد، فإنه ينتج لنا غالباً وضعاً تغيب فيه دولة المؤسسات، وتحل محله البيروقراطية لا بوصفها أداة عقلانية، بل بوصفها مرضاً اجتماعياً معيقاً للفعل الإداري، وهذا الوضع يكون وسطاً ملائماً لاحتضان الكثير من الأمراض الاجتماعية، التي بدورها تؤثر وتمنع بشكل أو بآخر من تشكل مجتمع مدني فعال يؤدي وظيفته الحقيقية.

فنكون في مثل هكذا وضع امام نتيجتين

- مجتمع مدني صورة أخرى عن النظام السياسي القائم: يسبح في فلكه، ويكون خاضعاً له، فيكون تمظهراً آخر للسلطة السياسية القائمة .

- غياب تام للمجتمع المدني (أو تغيب له): ذلك أن تشكّل مجتمع مدني يحمل مشروعاً واضحاً هدفه أن يكون سلطة موازية ومعاونة للسلطة القائمة متعذر، وإن حدث ذلك فهو هنا أشبه بأن يكون ثورة أكثر من أن يكون مجتمعاً مدنياً .

وبناء على هذا المفهوم سنجد أن المجتمع المدني يمكن من الناحية النظرية أن يؤدي دورين اثنين

- إما أن يكون أداة للتغيير

- إما أن يكون أداة لتكريس سلطة الأمر الواقع

المطلب الثاني: الوعي والوعي الزائف وأثره على المجتمع المدني

أولاً-الوعي والوعي الزائف:

الوعي : فهم الإنسان لحقيقته وجوهره، أو إدراك الإنسان لماهيته وكنهه واختياره لنمط حياته بناء على ذلك الفهم الذي يحدده هو، وهذا ما نسميه "الوعي الأصيل".

الوعي الزائف: هو الحالة التي يكون فيها نمط حياة الإنسان الذي يختاره لا يعود لأنه فهم ماهيته وحقيقته، بل يحدده من خلال أمر خارج عنه ليس من جوهره¹⁴.

وما ينطبق على الأفراد هو عينه ما ينطبق على المجتمع، فيكون الأمر على الشكل التالي:

الوعي يكون أصيلا في المجتمع إذا كان نمط عيش أفرادها نابع من فهمه لماهية وحقيقة ما ينبغي أن يكون عليه ضرورة العيش المشترك، ويكون الوعي زائفا إذا كان نمط عيش أفرادها يحدده بناءً على فهم غير صحيح لما ينبغي أن يكون عليه ضرورة العيش المشترك¹⁵.

ماذا يعني هذا ؟

الوعي وعيان، ووعي زائف ووعي حقيقي، الأول سلبي هدفه العيش في إطار ما هو واقع، أما الثاني فهو إيجابي هدفه مجاوزة ما هو كائن إلى ما ينبغي أن يكون.

ماذا نفهم من خلال هذا الطرح؟

ما علاقة الوعي الزائف بالمجتمع المدني والدولة وكيف يؤثر عليه ؟

من دون شك شكل المجتمع المدني والأدوار التي يؤديها مرتبط بالبيئة التي نشأ بين أحضانها، إذ أن المجتمع المدني الذي ينشأ في بيئة ديمقراطية، غير المجتمع المدني الذي ينشأ في بيئة غير ديمقراطية. ويختلف أيضا عن المجتمع المدني الذي ينشأ في بيئة ظاهرها "ديمقراطي" لكن حقيقتها أنها ديمقراطية شكلية.

لذلك قبل الحديث عن تحديات المجتمع المدني في الدول السائرة نحو الديمقراطية، ينبغي تفكيك النظام السياسي السائد، لأنه من غير المعقول أن يكون هناك مجتمع مدني فعال في ظل مشروع سياسي غير واضح المعالم، فالمجتمع المدني يعبر عن حالة الوعي السائدة في المجتمع.

لذلك ينبغي علينا طرح السؤال التالي بوصفنا مجتمع سائر نحو الديمقراطية ،

هل ارتقينا الى مرحلة الوعي بضرورة العيش المشترك ؟

أم أننا في طريقنا لفهم ضرورات العيش المشترك؟

هل المجتمع الجزائري يعيش ديمقراطية حقيقية ؟ أم أنها من ديمقراطية شكلية؟

ونحن لا يهمنا من الأسئلة السابقة إلا تحقيق حقيقة مفادها أن اكتمال الوعي بمفهوم الديمقراطية من عدمه هو الذي يحدد شكل المجتمع المدني، ذلك أن المجتمع المدني لا محالة سوف ينشأ في ظل ذلك الوعي.

وعندما نقول الديمقراطية، لا نقصد بها التعددية الحزبية وإن كانت كذلك، بل ما نقصده من الديمقراطية هو مرحلة من الوعي تمر عبر تجارب يصل اليها المجتمع يتخلى عن الأنانية الهدامة

والاندماج في الجماعة التي تمثل القانون الذي يكرس لعدة مفاهيم مثل الحرية والعدالة والمساواة وقبول الاختلاف واحترام الآخر.

ان المقصود بالديمقراطية هو تلك المنظومة الأخلاقية التي تضبط حدود وأخلاقيات العيش في جماعة. نعود لنقول أن المجتمع المدني لا ينفك عن نوع السلطة السياسية القائمة، بل يمكن الجزم بحكم مفاده بأن شكل المجتمع المدني يتغير تبعاً لنوع النظام السائد، فالمجتمع المدني سوف يكون صورة طبق الأصل لنوع النظام السياسي السائد، فإذا ما كان النظام السياسي حراً، ديمقراطياً، فذلك المجتمع المدني سوف يكون فعالاً ومنظماً لأهداف واضحة لأنه يجد المجال المناسب للعيش. أما إذا كان النظام السياسي موجهاً فذلك المجتمع المدني سوف يكون موجهاً إلى جهة ما .

إننا إذن أمام طريقتين إما أن يكون:

- المجتمع المدني هو الوجه الآخر للسلطة.

- وإما أن يكون أداة للتغيير الهادف والسير بالمجتمع الى مفهوم الديمقراطية والمواطنة والتشارك.

ويشترط في هذا الأخير أن يكون مستنداً لمشروع نظري فكري يوضح له الأطر العامة التي يسير فيها هدفه رفع مستوى الوعي الى مفهوم القانون وبذلك يتخلص المجتمع المدني من أنانيته ويكون هدفه خدمة الصالح العام.

إن المجتمع المدني الذي لا يملك مشروع ولا يستند إلى مشروع سوف يكون عرضة لأن يتسرب فيه الوعي الزائف، وهو محاولة تنظيم نفسه في قوالب تنظيمية ظاهرها تقدم خدمة للمجتمع لكن في باطنه يكون أداة من أجل نيل مصالحه الذاتية والضيقة وبذلك يكون المجتمع المدني، أداة في يد السلطة السياسية القائمة، يعمل على تحقيق مصالحه الذاتية . وشتان بين نوع هذا النوع من المجتمع المدني، وبين مجتمع مدني حر يسير وفق مشروع واضح وقناعات لا يحيد عنها.

إننا إذن أمام حتمية تفكيك الوعي الذي يحكم المجتمع المدني ومحاولة سبر أغواره من خلال دراسة ميدانية مخصصة لمجتمع معين بعينه، ذلك أن الاتجاه إلى الواقع سوف يضعنا أمام فوضى من الاستنتاجات، إن لم نقل انه من المتعذر الوصول إلى نتائج واحدة، ذلك أنه سوف تختلط علينا الاحكام، بين منظمات للمجتمع المدني ذات أهداف أخلاقية وبين منظمات للمجتمع المدني ذات مصالح ضيقة.

المطلب الثالث: تفعيل دور المجتمع المدني

إن دور المجتمع المدني في الدول السائرة نحو الديمقراطية ينبغي أن تكون له وظيفة رئيسية وهي التعريف بالمرحلة الراهنة التي هو عليها المجتمع ومحاولة نقل المجتمع من مرحلة لأخرى من خلال رفع نسبة الوعي فيه إلى ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الحقيقي، إن دور المجتمع المدني هو محاول نقل المجتمع من حالة الأنانية إلى حالة العمل التشاركي. بأدوات معرفية ومنهجية مدروسة ، نقل المجتمع من الوعي الزائف الى الوعي الحقيقي.

وهذا يفرض أن يكون مستندا الى مشروع فكري يعمل على تحديد مرحلة الوعي التي عليها المجتمع ومحاولة نقله إلى مرحلة وعي أسمى، وهذا لن يتأتى الا من خلال تفكيك الوعي السائد من خلال تشكلاته عبر التاريخ. إيماننا منا بأن هناك وعيا معينا يمنع المجتمع من الذهاب إلى الغاية التي يريدها، ذلك أن طريق الإصلاح طريقه بين واضح. لذلك فالإشكال ليس مرتبطا بتقديم حلول بقدر ما هو طرح سؤال لماذا لا يحاول المجتمع السير الى الحل مباشرة بانتهاج مشروع واحد واضح من خلال عقد اجتماعي ينتقل فيه الأفراد من حالة طبيعية تتسم بالفردانية إلى حالة مدنية تشاركية¹⁶.

إننا أمام حالة من الوعي الزائف الذي يمنع من الاتجاه نحو الحلول، إن المجتمع يعاني من أزمة نفسية تشكلت عبر مراحل تاريخية محددة وتطورت وفقا لمسار حتمي انتهى لشل المجتمع، وجعله عاجزا عن السير نحو الأمام، مجتمع يعرف الحقيقة لكنه يعجز عن الذهاب إليها، إنه مجتمع مكبل بوعي تسرب إليه وتمكن من القبض عليه بحيث يعجز عن الفكك منه.

إن المجتمع المدني اليوم أمام مهمة فك وثاق المجتمع عن طريق أدوات منهجية ومعرفية واضحة، وهذه الأدوات ليست وظيفة المجتمع المدني بل هي وظيفة للنخبة والتي تعد مهمتها الأولى "تفكيك الوعي" وإعادة " ضبط الوعي" في المسار الصحيح، ليأتي دور المجتمع المدني فتكون وظيفته نقل الوعي الجديد إلى المجتمع بطريقة ناعمة سلسلة، بوصفه يملك وسائل قانونية وأخلاقية تمكنه من الضغط على السلطة السياسية القائمة وتفكيك عقدها بما يمتلكه من امتيازات وقوة قانونية .

بمثل هذا يكون للمجتمع المدني وظيفة أهم من وظيفة الدولة وسلطة أكبر من السلط السياسية، ويكون قوة رادعة وسلطة مراقبة، وهذه المهمة التي يؤديها المجتمع المدني هي أقدس وأنبل مهمة يمكن أن يؤديها. والتي لا تعلوها أي قيمة.

الخاتمة:

ونحن هنا نعود لنؤكد حقيقة تاريخية وهي أن المجتمع المدني نشأ قبل الدولة، لأن المجتمع المدني ما هو في حقيقته إلا مرحلة مهمة في تشكل الدولة، إذ لا يمكن عقلا أن تنشأ الدولة دون أو قبل المجتمع المدني، إنه مرحلة وعي سابقة على تشكل الدولة، ولا يزول بزوالها، يمكن أن تنهار الدولة في لحظات من تاريخها، لكنها لا تنهار إلى الأبد ما دام المجتمع المدني قائما فيها. فالوعي لا يموت. مثلما أن الوعي لا يتحقق بين عشية وضحاها.

ونحن نُضيف اليوم إلى مفهوم المجتمع المدني وظيفة جديدة ، خاصة اذا ما تكلمنا عن دور وتحديات المجتمع المدني في الواقع العربي لمحاولة تفعيل قيم التشارك وقبول الآخر – بأنه أمام مهمة جديدة هي لم شتات المجتمع الواحد، ومحاولة ضمه ليكون يدا واحدة، ساعدا واحدا، صفا واحدا، متخذقا حول مشروع واحد، ذو هدف واضح، وغاية لا يزيح عنها مهما اعترضه من الصعاب.

الهوامش :

- (1) أرسطو طاليس، السياسة، د.ط، منشورات الجمل، بيروت، 2009، ص 95.
- (2) توماس هوبز، اللفيان، ترجمة: ديانا حبيب حرب وآخرون، ط1، كلمة، أبوظبي، 2011، ص 73.
- (3) جون لوك، في الحكومة المدنية، ترجمة: محمد شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د.ت، ص 06.
- (4) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة: عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، ط1، دار المعارف، بيروت، 2011، ص 77.
- (5) فريدريك هيغل، أصول فلسفة الحق، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، ط3، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص 260.
- (6) باسل صلوخ، غرامشي: النظرية الاجتماعية، ترجمة: فيفيان عقيقي، العدد 3، مركز صفر، 2022، على الرابط: مرجع إلكتروني، ص (غير متوفر).
- (7) حسن مصدق، يورغن هابرماس: مدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005، ص 90.
- (8) هوارد ج. وباردا، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة: ليلى زيدان، ط1، الجمعية المصرية، القاهرة، 2008، ص 13.
- (9) الحمزاوي، أحمد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 73-147.
- (10) هوارد ج. وباردا، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة: ليلى زيدان، مرجع سابق، ص 41.
- (11) مركز البحوث العلمية، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، ط1، دار كنفان للنشر والتوزيع، 1991، ص 136.
- (12) هوارد ج. وباردا، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة: ليلى زيدان، مرجع سابق، ص 41.
- (13) هوارد ج. وباردا، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة: ليلى زيدان، مرجع سابق، ص 42.
- (14) بوبقرة الصادق، تأملات في تاريخ المجتمع الجزائري المعاصر (قوانين الحركة ومبادئ الفعل)، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 20.
- (15) بوبقرة الصادق، تأملات في تاريخ المجتمع الجزائري المعاصر (قوانين الحركة ومبادئ الفعل)، مرجع سابق، ص 21.
- (16) بوبقرة الصادق، تأملات في تاريخ المجتمع الجزائري المعاصر (قوانين الحركة ومبادئ الفعل)، مرجع سابق، ص 99.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب :

- (1) أرسطو طاليس، السياسة، د.ط، منشورات الجمل، بيروت، 2009.
- (2) الحمزاوي، أحمد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 73-147.
- (3) بوبقرة الصادق، تأملات في تاريخ المجتمع الجزائري المعاصر (قوانين الحركة ومبادئ الفعل)، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
- (4) توماس هوبز، اللفيثان، ترجمة: ديانا حبيب حرب وآخرون، كلمة، أبوظبي، ط1، 2011.
- (5) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة: عبد العزيز لبيب، المنظمة العربية للترجمة، ط1، دار المعارف، بيروت، 2011.
- (6) جون لوك، في الحكومة المدنية، ترجمة: محمد شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، د.ت.
- (7) حسن مصدق، يورغن هابرماس: مدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005.
- (8) فريدريك هيغل، أصول فلسفة الحق، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، ط3، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2007.
- (9) مركز البحوث العلمية، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، دار كنفان للنشر والتوزيع، ط1، 1991.
- (10) هوارد ج. وياردا، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث، ترجمة: ليلي زيدان، الجمعية المصرية ، ط1، القاهرة، 2008.

المقالات:

- (1) باسل صلوح، غرامشي: النظرية الاجتماعية، ترجمة: فيثيان عقيقي، العدد 3، مرجع إلكتروني، 2022، اطلع عليه بتاريخ 2025-12-13 .